خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

تقـــديـــــم
معـالـي وزيـر المـاليـة

يسرني بعد انتهاء العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) أن أقدم التقرير السنوي للصندوق عن ذلك العام الذي حفل بالعديد من الإنجازات مما نراه مفصلاً في ثنايا هذا التقرير.

فقد بلغت جملة القروض المعتمدة منذ تأسيس الصندوق في صفر ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٧٣١) قرضاً بلغت جملة اعتماداتها (٥١,٩٧٣) مليون ريال، في حين بلغت جملة المبالغ التي تم صرفها من هذه الاعتمادات مبلغ (٣٥,٢٠٦) مليون ريال. وقد ساهمت هذه القروض في إنشاء (١٩٤٢) مشروعاً صناعياً تتوزع على جميع أنحاء المملكة، فيما قام المستثمرون بتسديد ما قيمته (٢٥,٣٦١) مليون ريال من القروض التي سبق أن حصلوا عليها مما أتاح إمكانية إعادة تدوير هذه الأموال في إقراض مشاريع جديدة.

ويجدر هنا التنويه بعدد من التطورات المهمة التي حصلت خلال هذا العام منها صدور الموافقة السامية على رفع رأس مال الصندوق من (٧) بلايين ريال إلى (٢٠) بليون ريال مع بداية العام المالي القادم ١٤٢٦/١٤٢٧هـ، وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى الانتهاء من وضع الترتيبات الخاصة ببرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي سيبدأ نشاطه بإذن الله أوائل السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م). ومما لا شك فيه أن هذه الأحداث تحمل معها الكثير من الفرص كما أنها تنطوي في نفس الوقت على تحديات للاقتصاد الوطني ككل وللقطاع الصناعي على وجه الخصوص. وإنني على ثقة بأن مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية على وعي تام لما تتطلبه هذه المرحلة من استعداد لمواجهة هذه التحديات وتحويلها إلى إنجازات يفخر بها الوطن والمواطن كما أرادتها له القيادة الحكيمة للمملكة في ظل التوجيهات السديدة من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه على ما قدموه من جهود صادقة طوال مسيرة الصندوق. وإنني على ثقة بأنهم أهل لتحقيق المزيد من الإنجازات بما هيّأته لهم الدولة من إمكانيات.

والله ولي التوفيق،،

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف
وزير المالية

أعضاء مجلس الإدارة

١ – معالي المهندس يوسف بن إبراهيم البسام
نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية
والعضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة
صندوق التنمية الصناعية السعودي

٢ – سعادة الأستاذ محمد بن أمين سندي
وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد
لشؤون الصناعة

٣ – سعادة الدكتور صالح بن حسين العواجي
وكيل وزارة المياه والكهرباء لشؤون الكهرباء

٤ – سعادة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشؤون الفنية

٥ – سعادة الأستاذ حسان بن فضل عقيل
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط المساعد للشؤون المالية

كلمـــــــة

معالي رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي للصندوق عن العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) الذي يلخص نشاط الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي المذكور.

فلقد واصل الصندوق أداءه المتميز خلال هذا العام وسجل أرقاماً قياسية جديدة في نشاطه؛ حيث اعتمد خلال العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ قروضاً بلغت قيمتها الكلية (٣,٨٥٨) مليون ريال؛ وهي أعلى قيمة اعتمدها الصندوق في عام واحد منذ تأسيسه محققاً إرتفاعاً بلغت نسبته (١٧٪) عن اعتمادات العام المالي السابق. كما بلغت جملة المبالغ التي صرفت للمستثمرين فعلاً خلال العام (٢,١٥٦) مليون ريال مسجلة إرتفاعاً بلغت نسبته (٢٢٪) عن ما تم صرفه في العام المالي السابق. في حين بلغت جملة المبالغ المسددة من المقترضين خلال العام مبلغ (١,٧٩٢) مليون ريال، وهي تزيد بنسبة (١٩٪) عن المبالغ المسددة خلال العام المالي السابق.

وقد اعتمد الصندوق خلال هذا العام (٨١) قرضاً قدمت للمساهمة في إنشاء (٤٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٨) مشروعاً صناعياً قائماً. ويأتي هذا التوسع في الإقراض من قبل الصندوق تجاوباً منه مع ما تشهده الأسواق المالية للمملكة من إقبال على الاستثمار في القطاع الصناعي المحلي من قبل المستثمرين الوطنيين وغيرهم من المستثمرين الأجانب، والذي يعكس سلامة المناخ الاستثماري في المملكة والنجاح الذي يحققه المستثمرون في هذا القطاع. ومما لا شك فيه أن المستقبل يحمل في طياته الكثير من التحديات والمزيد من الإقبال على الاستثمار في هذا القطاع من جانب المستثمرين المحليين والأجانب، خصوصاً بعد الزيادة الكبيرة التي حصلت خلال العام المنصرم في رأس مال الصندوق الذي ارتفع من (٧) بلايين ريال إلى (٢٠) بليون ريال وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. وإنني على يقين تام أن الصندوق، بما يحتويه من كوادر وطنية مؤهلة ومدربة تدريباً جيداً وبما لديه من خبرات متراكمة عبر السنين الماضية، سيكون في مستوى التحدي وسيخرج بنتائج أكثر تميزاً خلال الأعوام القادمة بما يخدم الأهداف التي أنشيء من أجلها.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع موظفي الصندوق على ما بذلوه من جهود تستحق الثناء نتج عنها هذا الأداء المتميز خلال العام، وآمل منهم مواصلة الجهد لتحقيق المزيد من النتائج الباهرة خلال الأعوام القادمة كما تعود الجميع من الصندوق، وذلك في ظل الرعاية الكريمة التي يحظى بها من الدولة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين اللذين يوليان الصندوق وغيره من مؤسسات الدعم الحكومية كل الرعاية والتأييد.

والله ولي التوفيق،،

يوسف بن إبراهيم البسام

رئيس مجلس الإدارة

تمهيد :

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي

(٢) الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٥م

اتصف الاقتصاد السعودي خلال العام ٢٠٠٥م، بأداء متميز فاق كافة التوقعات، إذ حقق معدلات نمو عالية في مختلف القطاعات، وذلك نتيجة لاستمرار التطورات الإيجابية في السوق النفطية، بالتوافق مع استمرار وتيرة السياسات الاقتصادية الفاعلة والاصلاحات الهيكلية والتنظيمية الجادة التي تبنتها الدولة. وكما ورد في البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية للعام، يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥م نمواً بنسبة ٢٢,٧٪ بالأسعار الجارية ليصل إلى ١١٥٢,٦ بليون ريال. أما بالاسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الاجمالي للمملكة نمواً تبلغ نسبته ٦,٥٪. ويأتي معدل النمو الكبير للناتج المحلي الاجمالي مرتبطاً بالنمو الكبير الحاصل في القطاع النفطي والذي يتوقع أن يشهد نمواً تبلغ نسبته ٣٧,٥٪ بالأسعار الجارية. كما تشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠٠٥م إلى ٤٧٥ بليون ريال، أي ما يعادل ٤١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأداء الجيد للاقتصاد على بقية القطاعات، حيث يتوقع استمرار النمو الإيجابي للقطاع الخاص الذي تقدر نسبة نموه الحقيقي بـ ٦,٧٪، وذلك نتيجة لاستمرار جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له في تحقيق النتائج الايجابية. ويقدر أن يصل النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية إلى ٨,٤٪، وفي قطاع الاتصالات والنقل والتخزين إلى ٩,٩٪، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء إلى ٤,٩٪، وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٦٪، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٦,٢٪.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فلا تزال معدلات التضخم المسجلة في المملكة من أقل معدلات التضخم المسجلة عالمياً، حيث قدرت الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠٠٥م بنسبة ٠,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤م.

في حين يتوقع أن يشهد معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، وهو من أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، ارتفاعاً نسبته ١,١٤٪ للعام ٢٠٠٥م مقارنة بما كان عليه في العام السابق له.

كما أن من أهم المؤشرات التي تدل على تواصل تحسن الأداء في الاقتصاد خلال العام المنصرم هو الأداء الجيد للحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي يقدر أن يحقق فائضاً يبلغ ٣٢٦,٥ بليون ريال للعام ٢٠٠٥م مقارنة بفائض مقداره ١٩٤,٧ بليون ريال للعام ٢٠٠٤م، أي بزيادة نسبتها ٦٧,٧٪. وفي نفس السياق من المتوقع أن يحقق الميزان التجاري للعام ٢٠٠٥م فائضاً مقداره ٤٦٠,٣ بليون ريال بزيادة نسبتها ٤٥,١٪ عن العام السابق، وذلك نتيجة إرتفاع الصادرات النفطية والصادرات الأخرى. إذ يُتوقع أن تنمو الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٠,٦٪ لتبلغ حوالي ٦٩ بليون ريال وهو ما يمثل ١٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وفي ضوء التطورات الايجابية على المستويين المحلي والعالمي، فقد حافظ القطاع المالي والنقدي في المملكة على سياسته الرصينة المتبعة في المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ويحافظ على الاستقرار في الأسعار المحلية وسعر صرف الريال. حيث سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٠٥م نمواً نسبته ٩,٢٪ مقارنة بنمو نسبته ٩,٦٪ خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي واصلت المصارف التجارية أداءها الإيجابي وتدعيم قدراتها المالية. حيث ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٥م بنسبة ٢٣,٤٪ لتصل إلى ٦٤,٥ بليون ريال، بينما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ١٨,١٪، كما ارتفعت الودائع المصرفية لديها بنسبة ٩٪. وقد استمرت المصارف التجارية في ممارسة دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع النشاط الاقتصادي بمجمله، حيث ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص بنسبة ٢٨,٤٪ حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م مقارنة بارتفاع

نسبته ٢٥٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. فقد ارتفع حجم التمويل الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٢٧,١٪، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٥٩,٨٪، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ١٦,١٪، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٤١,٨٪، ولقطاع التجارة بنسبة ٢٤,٧٪، في حين شهد حجم التمويل الممنوح لقطاع الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى تراجعاً طفيفاً نسبته ٣٪ وذلك بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٤م.

وفي ذات السياق استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في التوسع في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها؛ وسجلت اعتمادات الصندوق للعام المالي ٢٠٠٥م أعلى قيمة لها خلال عام واحد منذ إنشاء الصندوق، حيث بلغت (٣,٨٥٨) مليون ريال. كما أن الصندوق أعلن عن تدشين برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال، والذي سيبدأ أعماله مع بداية العام ٢٠٠٦م. كما تم خلال العام زيادة رأس مال الصندوق من (٧) بليون ريال إلى (٢٠) بليون ريال.

من ناحية أخرى شهد سوق الأسهم تطورات ايجابية في عدة نواح، حيث واصل المؤشر العام للسوق المالية السعودي خلال عام ٢٠٠٥م اتجاهه التصاعدي وسجل نمواً قدره ١٠٣,٦٦٪ ليصل بنهاية العام الى ١٦٧١٣ نقطة مقارنة مع ٨٢٠٦ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٤م. كما استقطب سوق الأسهم السعوديه ١٨ بليون ريال إضافية عبر مختلف أنواع طرح الأسهم. وقَطعت هيئة السوق المالية شوطاً جيداً في تنظيم ومراقبة السوق المالية بهدف تحقيق الشفافية والانضباط والعدالة. حيث قامت بتطوير البيئة النظامية للسوق المالية بإصدارها خمس لوائح تنفيذية لتفعيل نظام السوق المالية، كما رخصت الهيئة لسبع مكاتب وشركات سعودية لتقديم نشاط المشورة والترتيب ونشاط الوساطة وإدارة المحافظ الاستثمارية، وذلك في إطار العمل على تأسيس صناعة متطورة لأعمال الأوراق المالية.

كما كان العام ٢٠٠٥م حافلاً بالعديد من التطورات الاقتصادية الإيجابية، وبصدور العديد من القرارات والإجراءات التي من شأنها تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاع الخاص نحو المزيد من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني أبرزها: انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، ووضع حجر الأساس لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية لتكون أكبر مدينة اقتصادية

في المنطقة، ووضع حجر الأساس لمشروع ينبع-٢ العملاق، إضافة الى استمرار أعمال البنية التحتية لمشروع الجبيل-٢، وزيادة رواتب موظفي الدولة من المواطنين بنسبة ١٥٪، وتوقيع عقد مشروع الشعيبة للمياه والكهرباء مع القطاع الخاص بنظام الـ (BOO) (البناء والتشغيل والتملك)، وتوقيع عقد الإشراف على تنفيذ شبكة سكة الحديد (الشمال/الجنوب)، وبدء مؤسسة البريد السعودي مزاولة أعمالها على أسس تجارية، ومباشرة الهيئة العامة للطيران المدني نشاطاتها وفق المعايير التجارية.

واستكمالاً لما تم في السنوات الماضية من إجراءات وقرارات تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها: الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات، ونظام العمل، وتنظيم هيئة حقوق الإنسان، ونظام الكهرباء، وتشكيل مجلس لحماية المنافسة يهدف إلى منع الاحتكار وتحقيق المنافسة العادلة، والضوابط المتعلقة بطرح المساهمات العقارية.

وإجمالاً فإن النمو القوي للاقتصاد السعودي والتطورات الاقتصادية الإيجابية التي شهدها العام ٢٠٠٥م، جعلت الاقتصاد السعودي يقف حالياً أمام مرحلة جديدة تتسم بالتفاؤل الكبير بغد واعد. وقد انعكست هذه التطورات بشكل جلي على المناخ الاستثماري المحلي الذي يشهد زيادة كبيرة في ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي وفي كافة القطاعات خصوصاً في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي سيساهم في تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي. هذا ومن المتوقع أن يستمر الأداء القوي للاقتصاد السعودي في الأعوام القادمة بإذن الله بسبب استمرار العوامل الإيجابية المعززة له.

(٣) أداء القطاع الصناعي للمملكة خلال عام ٢٠٠٥م

شهد قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة نمواً جيداً خلال العام ٢٠٠٥م، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي٨,٤ ٪. كما تطور إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع، إذ بلغت المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٣٪ في العام ٢٠٠٥م. ومن جانب آخر ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة للأسواق الخارجية، وحققت الصناعات المعتمدة على المنتجات النفطية كالصناعات البتروكيمائية والأسمدة نجاحاً كبيراً على مستوى الأسواق العالمية. فقد أوضحت تقارير ومؤشرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الخاصة بتنافسية القطاع الصناعي، أن القطاع الصناعي السعودي تمكن من تحقيق طفرة كمية ونوعية خلقت أرضية قوية لقطاع قادر على الدخول بالمملكة في عالم الكيانات الصناعية الكبرى. كما شهد ترتيب المملكة في المجال الصناعي صعوداً ملحوظاً لتصبح ضمن أفضل ٧٠ دولة صناعية على مستوى العالم. فقد احتلت المملكة المرتبة (٦٦) عالمياً على مستوى تقدم التقنية بالقطاع الصناعي، كما احتلت المرتبة (٤٦) على مستوى الصادرات الصناعية لكل فرد والمرتبة (٥٠) على مستوى القيمة المضافة الصناعية لكل فرد. وبناء على كل تلك المؤشرات الإيجابية المحلية والدولية يتوقع للقطاع الصناعي المزيد من التوسع سواء لخدمة السوق السعودي أو لخدمة الأسواق العالمية التي فتحت أمامه نتيجة انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيعها عشرات الاتفاقيات التجارية الثنائية.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي كما وردت أعلاه، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع خلال العام ٢٠٠٤م حيث توضح الأشكال من (١) إلى (٣) توزيع القيمة المضافة للصناعة وتوزيع العمالة السعودية حسب القطاعات الرئيسية خلال العام ٢٠٠٤م.

فبالنسبة لمؤشر القيمة المضافة، يوضح الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام ٢٠٠٤م، حيث يلاحظ أن الأرباح تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٣٥٪)، تليها الأجور والمرتبات (٣٢٪)، ثم الاستهلاكات (٢٨٪)، فالفوائد (٤٪)، وأخيراً الإيجارات (١٪). ويدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتبات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسع طاقاتها الإنتاجية.

الشكل (١)
توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠٠٤م)

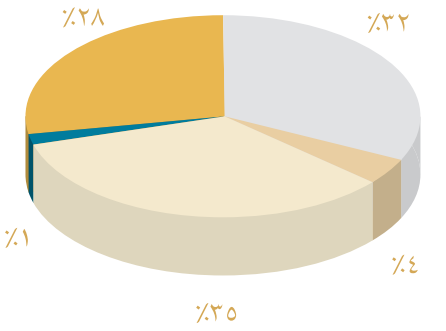

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق، ٢٠٠٤م.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية في كل قطاع من القطاعات الصناعية من إجمالي العمالة السعودية في القطاع الصناعي ككل، فيعتبر من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني، ويظهر الشكل (٣) توزيع العمالة السعودية حسب القطاعات الصناعية الرئيسية في العام ٢٠٠٤م، حيث يلاحظ استحواذ قطاع المنتجات الكيميائية والبلاستيكية على الجزء الأكبر من حجم العمالة السعودية في القطاع الصناعي بنسبة تبلغ ٣٢٪، يليه قطاع المواد المعدنية المصنعة بنسبة تبلغ ٢٤٪، فقطاع المواد الغذائية ومواد البناء بنسبة تبلغ ١٨٪ و ١٤ ٪ على التوالي. ثمّ تأتي قطاعات الورق والطباعة والنسيج والملابس والخشب ومنتجاته والمواد المعدنية الأساسية بنسب تتراوح من ٥٪ إلى ١٪.

وهذا يعكس طبيعة وهيكل القطاع الصناعي في المملكة والذي لا يزال يرتكز على قطاع البتروكيمائيات، إذ أن هذا القطاع يستحوذ على النصيب الأكبر من استثمارات القطاع الصناعي، حيث أن معظم مشاريع هذا القطاع من المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وعمالة كبيرة.

الشكل (٣)
توزيع العمالة السعودية حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠٠٤م)

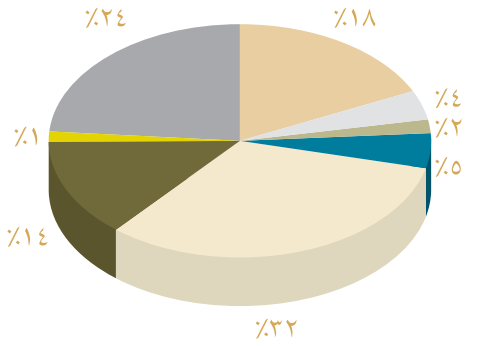

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق، ٢٠٠٤م.

النشـاط
الإقراضـي للصنـدوق

2001 2002 2003 2004 2005

1422 1423 1424 1425 1426

النشاط الإقراضي للصندوق

لازال الصندوق يواصل نشاطه الإقراضي المتميز للعام الحادي والثلاثين على التوالي، منذ تأسيسه في صفر من عام ١٣٩٤هـ.

وقد ساهم الصندوق خلال هذه الفترة مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الصناعية في المملكة من خلال تقديمه للقروض الميسرة لقطاع الصناعة المحلي، وكذلك من خلال تقديمه الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية للمشاريع التي يقوم بإقراضها.

وقد تميز عام التقرير بأنه العام الذي صدرت فيه الموافقة السامية برفع رأس مال الصندوق من سبعة بلايين إلى عشرين بليون ريال. ومن المؤكد أن تسهم هذه الزيادة الكبيرة في رأس المال في زيادة الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق للمستثمرين الصناعيين بالمملكة. كما تميز عام التقرير بأنه العام الذي انضمت المملكة في آخر شهر منه إلى منظمة التجارة العالمية لتصبح العضو رقم ١٤٩ فيها. ومن شأن هذا الانضمام أن يحمل معه الكثير من الفرص والتحديات على مستوى المملكة بوجه عام وعلى مستوى القطاع

الشكل (٤)
قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق
والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

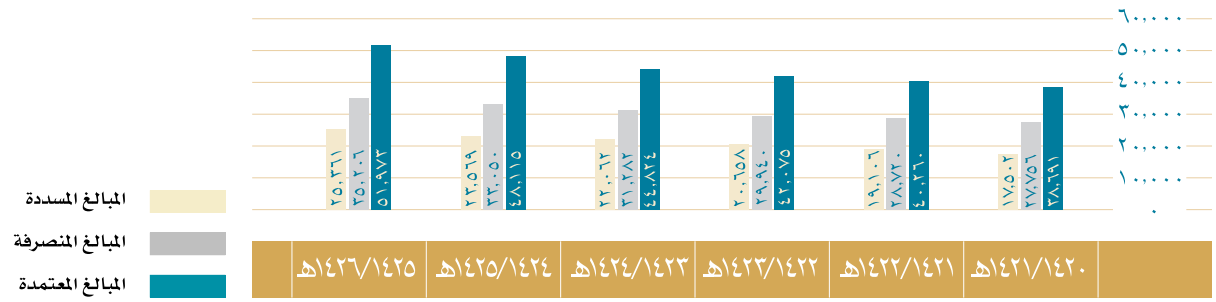

الصناعي بالمملكة على وجه الخصوص. ونظراً لأهمية هذا الانضمام والآثار المترتبة عليه فقد أفردنا له جزءاً خاصاً في ثنايا هذا التقرير.

بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥هـ (٢٧٣١) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٥١,٩٧٣) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إنشاء (١٩٤٢) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات حوالي (٣٥,٢٠٦) مليون ريال، سدد منها حتى نهاية العام المالي المذكور حوالي (٢٥,٣٦١) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض.

وخلال عام التقرير ١٤٢٦/١٤٢٥هـ اعتمد الصندوق (٨١) قرضاً منها (٤٣) قرضاً قدمت لمشاريع جديدة و(٣٨) قرضاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق أن حصلت على قروض من الصندوق وحققت نجاحاً من خلال دعم الصندوق لها، مما دفعها إلى التفكير في توسيع نشاطها وتطوير منتجاتها.

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض:

لدى استعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض الممنوحة لها يتضح ما يلي:

الصنـاعـات الكيميـائيـة

صندوق التنمية الصناعية السعودي

حجم القروض:

لا زال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة له، إذ بلغت قيمتها الاجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (١٨,٦١٠) مليون ريال أي حوالي (٣٦٪) من إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق خلال تلك الفترة.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٩) قرضاً تمثل نسبة (٣٦٪) من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام المذكور. وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي (١,٨٠٩) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٤٧٪) من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٢) مشروعاً صناعياً قائماً. وبذلك فإن هذا القطاع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير، ونظراً لضخامة الاستثمار في مشاريع المنتجات الكيميائية مقارنة بالمشاريع الصناعية الأخرى، فقد بلغت حصة هذا القطاع لوحده ما يقارب نصف قيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير. ومن المتوقع أن يستمر الصندوق في منح قروض جديدة لهذا القطاع وخاصة في مجال الصناعات البتروكيمائية نظراً للميزة التنافسية التي تتمتع بها المملكة في هذه الصناعة.

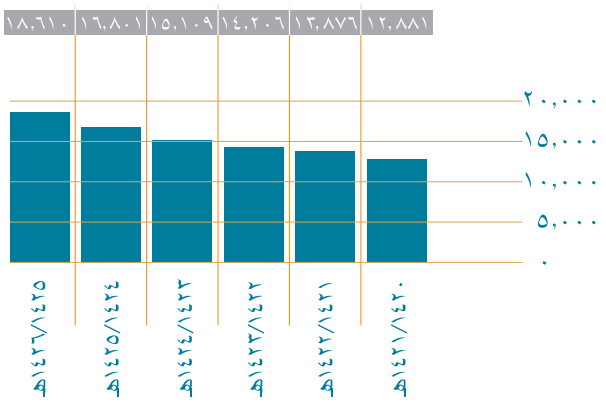

الشكل (٥)
القيمة التراكمية للقروض
الصناعية التي اعتمدها الصندوق
لقطاع الصناعات الكيميائية
(بملايين الريالات)

من بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرضان قيمة كل منهما (٤٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في الجبيل لانتاج مادة البولي بروبيلين، بالإضافة إلى قرض آخر قيمته (٤٠٠) مليون ريال أيضاً لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج مادة البروبيلين. كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٢٠٧) ملايين ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الغازات الصناعية وخليط الكريبتون والزينون. وقد حازت القروض الممنوحة لهذه المشاريع الأربعة فقط ما نسبته (٣٦٪) من إجمالي قيمة القروض الممنوحة من الصندوق خلال العام، مما يؤكد ضخامة الاستثمار في مشاريع الصناعات الكيميائية.

المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام التقرير:

احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال العام؛ فقد بلغ عددها (٢١) مشروعاً تتوزع في كل من الرياض وجدة ومكة المكرمة وينبع والدمام والجبيل وبلجرشي. وتقوم هذه المشاريع بتصنيع تشكيلة واسعة من المنتجات تشمل البتروكيمائيات والغازات الصناعية والكلورين والصودا الكاوية وسيليكات الصوديوم وحامض الكبريتيك والمنظفات وأحبار الطباعة والروائح العطرية ومستحضرات التجميل والأدوية البيطرية والكيمائيات الأساسية والبطاقات البلاستيكية ومواد التغليف والمنتجات البلاستيكية الأخرى. ومعظم هذه المشاريع هي من مشروعات التوسعة.

الصناعـــات الهندســـيـــة

صندوق التنمية الصناعية السعودي

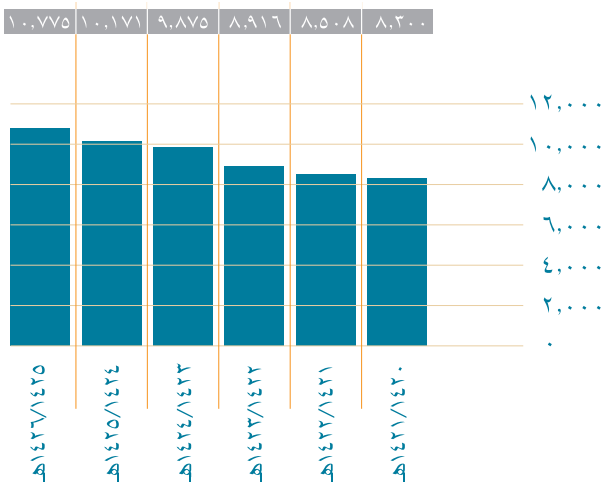

الشكل (٦)
القيمة التراكمية للقروض
الصناعية التي اعتمدها الصندوق
لقطاع الصناعات الهندسية
(بملايين الريالات)

حجم القروض:

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٥هـ؛ إذ بلغت قيمة القروض المنوحة له بنهاية العام المذكور (١٠,٧٧٥) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبفارق مليوني ريال فقط عن قيمة القروض المنوحة لقطاع المنتجات الاستهلاكية.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (١٨) قرضاً بلغت قيمتها (٦٠٤) ملايين ريال، أي ما يمثل حوالي (١٦٪) من إجمالي قيمة القروض المنوحة من الصندوق خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٥هـ؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المنوحة خلال العام ذاته. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٨) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (١٠) مشاريع قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٣٤٨) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج الكتل الحديدية وقرض آخر قيمته (١١) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في الرياض لإنتاج لوحات التحكم الكهربائية، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٥) ملايين ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج قطع غيار الكسارات. كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١١٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل لإنتاج الأنابيب الحديدية، وقرضاً آخر قيمته (١٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج وحدات التكييف المركزي.

المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام التقرير:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي باشرت الإنتاج خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٥هـ؛ فقد بلغ عددها (١٦) مشروعاً تتوزع على كل من الرياض وجدة والدمام والجبيل ورأس تنورة. وتقوم هذه المشاريع بإنتاج السبائك الحديدية والأعمدة الفولاذية والأثاث المكتبي والخزائن الحديدية وشبك التسليح وجلفنة المعادن والألواح العازلة والثلاجات وعدادات الكهرباء والكسارات ومحاور السيارات. وتضم هذه القائمة (١١) مشروعاً جديداً بالإضافة إلى (٥) مشاريع توسعة لمصانع قائمة.

الصناعات الاستهلاكية

صندوق التنمية الصناعية السعودي

حجم القروض:

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المنوحة له؛ إذ بلغت قيمتها في نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (١٠,٧٧٣) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٢١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي المذكور.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير:

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٢) قرضاً قيمتها (٥٦٥) مليون ريال أي ما يعادل حوالي (١٥٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المنوحة. وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١١) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١١) مشروعاً صناعياً آخر قائماً.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٨٣) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج لحوم الدواجن المحضرة والمجمدة، وقرض آخر قيمته حوالي (٥٤) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج خيوط البولي بروبيلين، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٤٤) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في الخرج لإنتاج لفات ورق المناديل. وقد شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (٧٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الهفوف يقوم بإنتاج الأقمشة غير المنسوجة، وآخر قيمته (٧١) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج اللفات الورقية الكرتونية، بالإضافة إلى قرض قيمته (٦٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج ورق الدوبلكس.

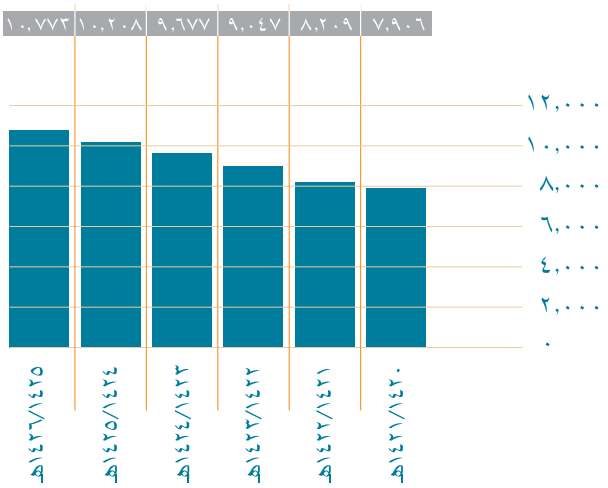

الشكل (٧)
القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام التقرير:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ؛ حيث بلغ عددها (١٢) مشروعاً متوزعة في كل من الرياض والخرج وجدة والأحساء. وتقوم هذه المشاريع بتصنيع منتجات متعددة تشمل منتجات المخابز والحلويات والعصيرات واللحوم المصنعة والمياه المعالجة والأوعية المعقمة للأغذية والمشروبات والأكياس الورقية وألواح الكرتون والمظاريف الورقية والمراتب والأثاث الخشبي. وتتضمن هذه المشاريع (٧) مشاريع جديدة و(٥) مشاريع توسعة لمصانع قائمة.

صناعة الأسمنت

صندوق التنمية الصناعية السعودي

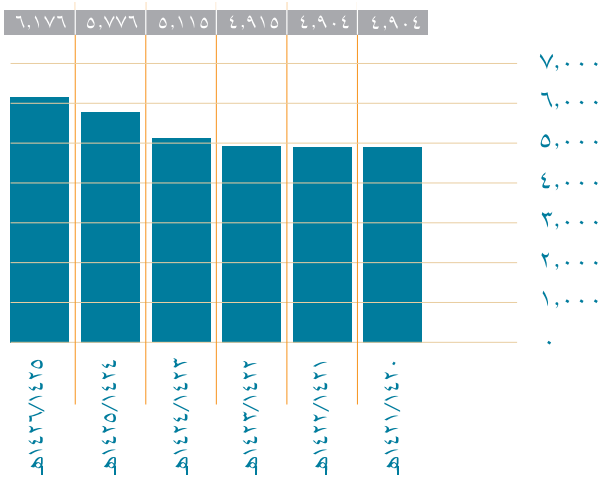

الشكل (٨)
القيمة التراكمية للقروض
الصناعية التي اعتمدها الصندوق
لصناعة الأسمنت
(بملايين الريالات)

حجم القروض:

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٦,١٧٦) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي (١٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق بنهاية العام؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض الممنوحة.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير:

اعتمد الصندوق قرضاً واحداً لهذا القطاع خلال العام قيمته (٤٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الأسمنت. ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة عودة الصندوق لتمويل مصانع جديدة في هذا القطاع بسبب النشاط العمراني المتزايد والتحسن الملحوظ في اقتصاد المملكة؛ مع التركيز على الاستفادة من فرص تصدير هذه السلعة إلى الدول المجاورة لما تتمتع به المملكة من ميزة تنافسية في هذا المجال.

المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام التقرير:

دخل مشروع واحد في هذا القطاع طور الإنتاج التجاري خلال عام التقرير وهو مشروع توسعة لأحد مصانع الأسمنت في الرياض.

صناعة مواد البناء الأخرى

صندوق التنمية الصناعية السعودي

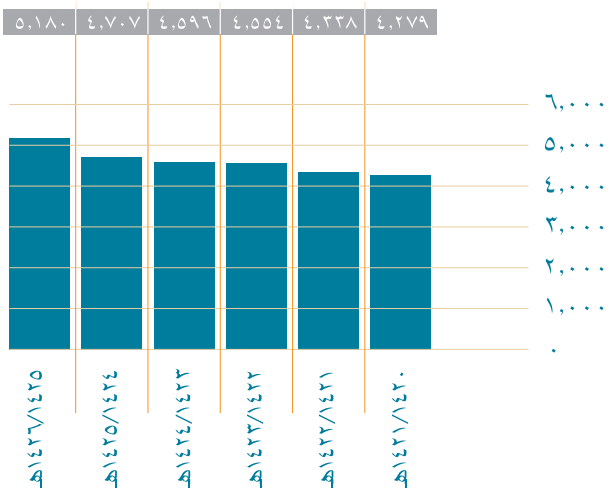

الشكل (٩)
القيمة التراكمية للقروض
الصناعية التي اعتمدها الصندوق
لصناعة مواد البناء الأخرى
(بملايين الريالات)

حجم القروض:

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى بنهاية عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٥,١٨٠) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه؛ وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض الممنوحة.

المشاريع المعتمدة خلال عام التقرير:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (١٠) قروض لهذا القطاع بلغت قيمتها (٤٧٣) مليون ريال أي ما يمثل ١٢٪ من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٦) مشاريع صناعية جديدة وتوسعة (٤) مشاريع صناعية قائمة. ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (١١٥) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج بلاط السيراميك، فيما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١٩٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة أيضاً يقوم بإنتاج الطوب الأحمر الفخاري.

المشاريع التي دخلت طور الانتاج خلال عام التقرير:

يأتي هذا القطاع في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ؛ فقد بلغ عددها (٦) مشاريع تتوزع على كل من الرياض وجدة والمدينة المنورة وينبع والمزاحمية. وتقوم هذه المشاريع بإنتاج تشكيلة من المنتجات تشمل الطوب الأحمر الفخاري وبلاط الأسقف وبلاط السيراميك والأدوات الصحية من الخزف. وجميع هذه المشاريع هي مشروعات توسعة لمصانع قائمة.

ثانياً: تمويل المشاريع المختلطة

صندوق التنمية الصناعية السعودي

لازال الصندوق يواصل سياسته الدؤوبة في تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة، وذلك لإيمانه العميق بأن عناصرنجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى دوره في جلب رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية. وقد ساهمت هذه المشاريع في رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي وتوفير التدريب التقني المتطور للكوادر الوطنية.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٥هـ (٥٤٨) مشروعاً أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة. كما بلغت قيمة القروض الممنوحة لهذه المشاريع المختلطة (١٨,١٥٧) مليون ريال أي ما يمثل ٣٤٪ من إجمالي قروض الصندوق. وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع حوالي ٣١٪ من رأس مالها.

ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض الممنوحة للمشاريع المختلطة، إذ بلغت حصته منها ٤٨٪، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته حوالي ٢٦٪.

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٢٦/١٤٢٥هـ اعتمد الصندوق (١٧) قرضاً لإقامة (١٠) مشاريع صناعية مختلطة جديدة وتوسعة (٧) مشاريع قائمة؛ وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي (٦٨٨) مليون ريال أي ما يمثل ١٨٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام.

وتوزعت قروض المشاريع الجديدة بواقع ستة قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وقرض واحد لقطاع الصناعات الاستهلاكية. وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (١٥٢٧) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي ١٣٪ من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٥هـ والتي تبلغ حوالي (١١٦٣٥) فرصة عمل.

ثالثاً: القوى البشرية والتدريب

تمكنت إدارة الصندوق، من خلال برامجها المدروسة، من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق؛ حيث أن عمليات التوظيف مرتبطة ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، ومراجعة الحسابات، والحاسب الآلي، والدراسات الاقتصادية والإحصائية، والتسويق، والمحاسبة المستندية والعلوم المالية، والإدارة، والدراسات والاستشارات الفنية، وتحليل المعلومات، والدراسات القانونية، وغيرها.

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في داخل المملكة وخارجها خلال العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٣٦٢) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق؛ إذ أنه تم تدريب (١٩٧) موظفاً سعودياً بما يتمشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (٢١) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك دورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج، فيما حصل (٣١) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي والمهني على رأس العمل في مختلف إدارات الصندوق.

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفعالة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العلمية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العلمية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ، والتي تم من خلالها توظيف (٥٥) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات العمل في مختلف إدارات وأقسام الصندوق.

المدير العام المكلف

محمد بن سالم الدبيب

دورة المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق

دورة تقويم المشاريع الصناعية

صندوق التنمية الصناعية السعودي

تحرص إدارة الصندوق كل الحرص على توفير خدماتها الاقراضية للمستثمرين الوطنيين بالسرعة والفعالية اللازمتين، ولذلك فهي تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق لكي تستجيب لهذه المتطلبات ولتتمشى مع تطورات العمل الإقراضي الذي تقوم به مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم.

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي، مع توخي الأخذ بأحدث التطورات الحاصلة في مجال التنظيم الإداري.

ويوضح المخطط التوضيحي في الصفحة المقابلة دورة المشروع المتبعة حالياً لدى الصندوق من خلال مخطط توضيحي لعمليات دراسة وتقويم ومتابعة تنفيذ المشاريع موضع الإقراض، وكذلك عمليات صرف الأموال المنبثقة عن القروض ومتابعة تسديد المستحقات تجاه الصندوق من قبل المستفيدين من القروض:

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقويم ومتابعة المشاريع

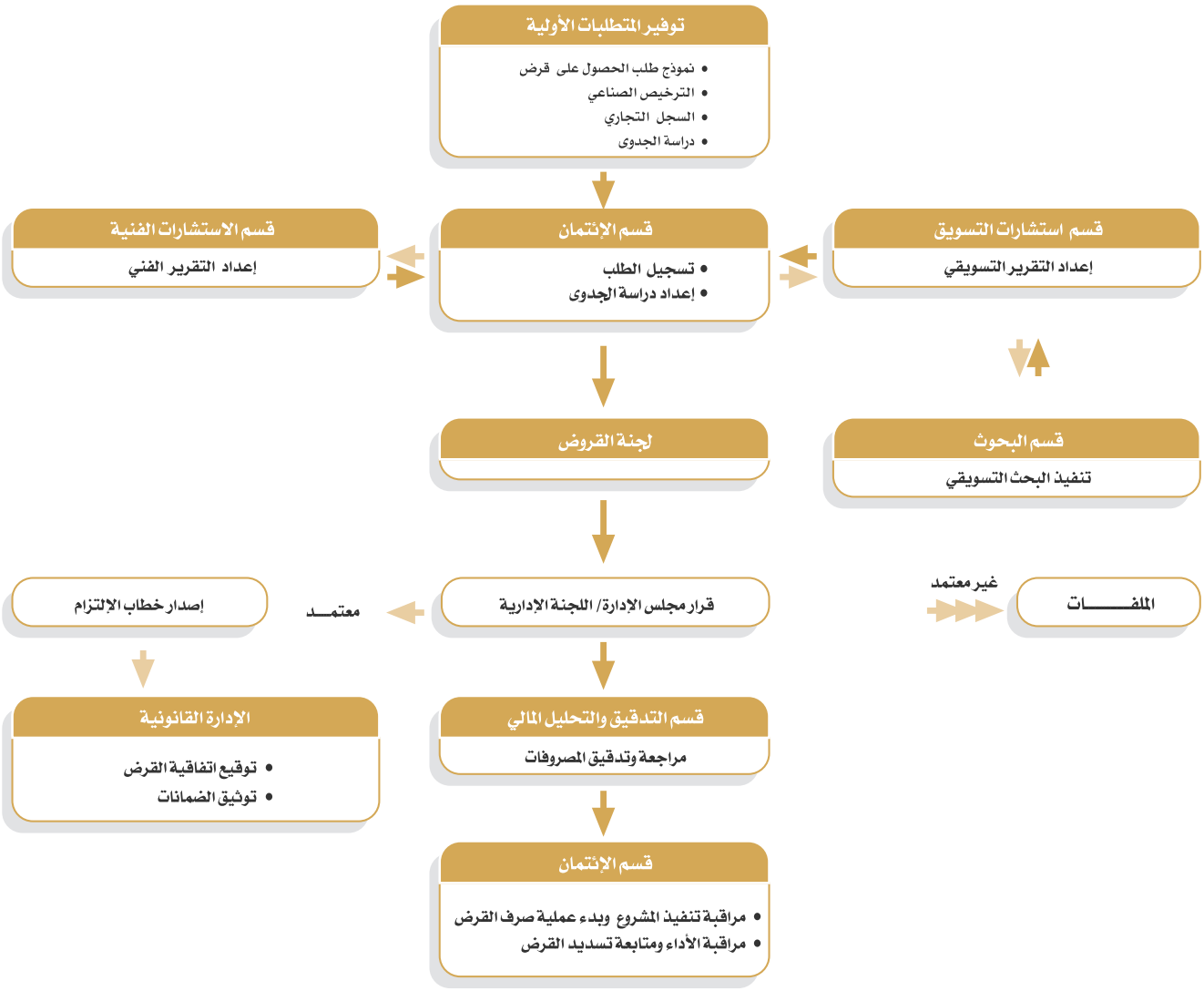

ملاحظات:

١ - يعتمد طول فترة التقويم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢ - يتم تنفيذ المراحل السابقة لمشاريع التوسعة أيضاً مع إختصار في بعضها.

الهيكل التنظيمي للصندوق

من الطبيعي أن يتماثل الهيكل التنظيمي للصندوق مع الدورة التي يتبعها المشروع فيه كما هو موضح أعلاه. ووفقاً لذلك، وبعد أن جرى مؤخراً تقسيم إدارة المشاريع إلى إدارتين: إدارة الائتمان، وإدارة دراسات واستشارات المشاريع، بغرض تحقيق توزيع أفضل للمهمات، فإن عمل الصندوق بات يؤدى من قبل الإدارات التالية:

١ ـ إدارة الائتمان:

وتتولى مسؤولية إدارة برنامج إقراض المشاريع من حيث التقويم والمتابعة والصرف والتحصيل وتقديم الاستشارات اللازمة للمستثمرين في مختلف المجالات. وتقوم هذه الإدارة من وقت لآخر بدراسة أداء القطاعات الصناعية المختلفة في المملكة ووضع السياسات الملائمة لدعم كل من هذه القطاعات؛ كما تساهم في إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية مع إدارة دراسات واستشارات المشاريع.

٢ ـ إدارة دراسات واستشارات المشاريع:

تقدم الدعم لإدارة الائتمان في المجالات الفنية والتسويقية؛ كما تتولى مسؤولية إعداد الدراسات الاقتصادية والإحصائية التي تقتضيها مصلحة العمل.

٣ ـ الإدارة والعمليات:

وتعنى بالشؤون الداخلية للصندوق بما في ذلك عمليات صرف القروض المعتمدة واستلام دفعات التسديد من المستثمرين. وهي تضم ستة أقسام هي: المحاسبة العامة، محاسبة القروض، الخدمات العامة، المشتريات، الصيانة، الترجمة.

٤ ـ إدارة القوى البشرية:

وتضم شعبة شؤون الموظفين وشعبة التدريب وتطوير الكفاءات.

٥ ـ الإدارة القانونية:

وتضم أربعة أقسام: قسم العقود، قسم القضايا، قسم الدراسات القانونية، قسم التحصيل والمتابعة والرهون.

٦ ـ إدارة المراقبة والاستشارات المالية:

وتضم: قسم المراقبة المالية، وقسم المراجعة الداخلية، ووحدة الخدمات الاستشارية. ويأتي في مقدمة وظائفها إعداد الموازنات التقديرية وتحليل الأداء الفعلي خلال كل عام مالي.

٧ ـ إدارة تقنية المعلومات:

وتضم: قسم المساندة الفنية، وقسم تطوير التطبيقات، وقسم مساندة المستخدمين، وقسم الاستشارات والإدارة النوعية.

الهيكل التنظيمي للصندوق

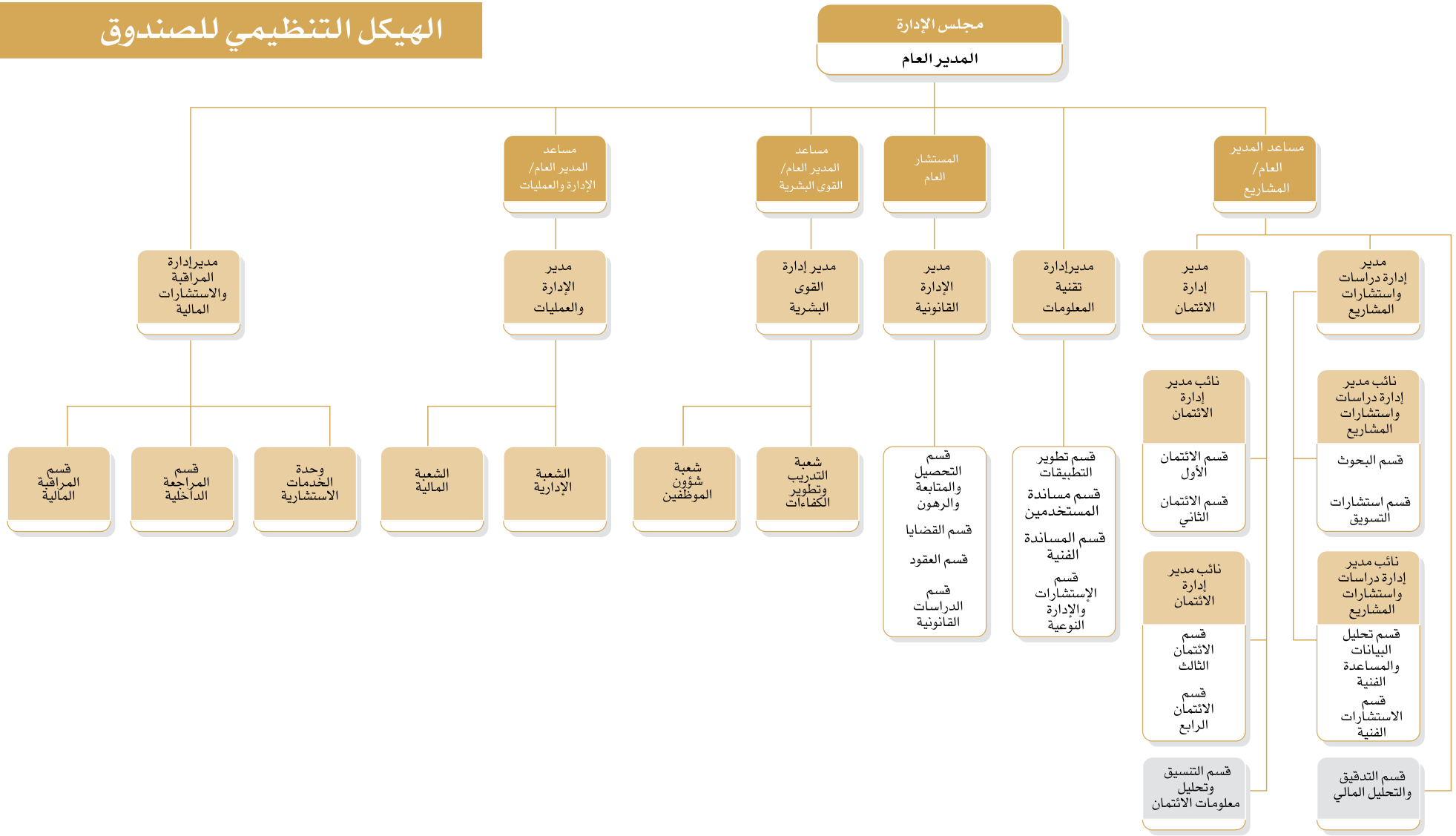

انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات"

صندوق التنمية الصناعية السعودي

(١) مقدمة:

تنبع أهمية عضوية منظمة التجارة العالمية من أهمية ووزن المنظمة ذاتها، والتي تهيمن على المبادلات التجارية الدولية، إذ تضم في عضويتها عدد ١٤٩ دولة (حتى ديسمبر ٢٠٠٥م) وتستحوذ على ٨٩٪ من إجمالي التجارة العالمية و٩٠٪ من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا بالإضافة إلى أن هناك ٣٠ دولة أخرى في مراحل مختلفة من مفاوضات الانضمام للمنظمة.

وبالنسبة للمملكة، فقد كانت من أوائل الدول التي تقدمت بطلب عضوية المنظمة، وكان ذلك في يونيو من عام ١٩٩٣م. ومنذ ذلك التاريخ وحتى مطلع عام ٢٠٠٥م دخلت المملكة في عدة جولات من المفاوضات مع الدول الأعضاء في المنظمة، توصلت خلالها إلى اتفاقات ثنائية مع ٣٨ دولة، كانت آخرها الاتفاقية التي وقعت في سبتمبر - ٢٠٠٥م مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أواخر نوفمبر من ذات العام، قبل ملف المملكة من قبل الدول الأعضاء. وبصدور قرار العضوية أصبحت المملكة هي العضو رقم ١٤٩ في المنظمة.

(٢) آثار انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية:

قبل أن نتطرق لآثار انظمام المملكة للمنظمة على الاقتصاد السعودي وعلى القطاع الصناعي على وجه الخصوص، نؤكد بداية على أنه لن تكون هناك صعوبة كبيرة بالنسبة للاقتصاد السعودي في التكيف مع النظام الجديد الذي يفرضه الانضمام، إذ أن الاقتصاد السعودي يتحرك بالفعل وفقاً لقوى السوق كما لا تتعارض أنظمته مع قواعد واتفاقات المنظمة. وتأهل السوق السعودي يرجع في المقام الأول لإعداد السوق السعودي خلال السنوات الماضية الإعداد الجيد خاصة في المجالات التالية:

- دخول المملكة الجاد منذ مطلع التسعينيات في عملية الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وذلك بخصخصة العديد من المشروعات العامة وإجرائها تحريراً تدريجياً للسوق السعودية. كما أن عضوية المملكة في مجلس التعاون الخليجي أمدت السوق بضريبة جمركية لا تزيد على ٥٪، وهو مستوى أدنى بكثير من السقوف المعمول بها في المنظمة الدولية. وهذا يعني أن السوق السعودية تعتبر منفتحة بالفعل على الخارج.

- إنشاء العديد من المجالس والهيئات العليا للمتابعة الجادة في عملية الإصلاح وفي مقدمتها المجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى للبترول والمعادن والهيئة العامة للاستثمار...الخ. كما أن المملكة بصدد إنشاء عدد آخر من الهيئات في مقدمتها الهيئة العليا لتشجيع الصادرات.

- وعلى المستوى التشريعي – صدر العديد من التشريعات في سبيل إعداد السوق السعودية للتكيف مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية خاصة اتفاقية TRIPS واتفاقية GATSواتفاقية TRIMS بلغت تلك التشريعات ما يقرب من ٤٠ تشريعاً وتنظيماً جديداً، يأتي في مقدمتها قانون الاستثمار الأجنبي (٢٠٠٠م) وقانون العلامات التجارية (٢٠٠٢م) وقانون حماية حق المؤلف (٢٠٠٤م) وقانون الضرائب على الدخل (٢٠٠٤م) وقانون تشجيع المنافسة (٢٠٠٤م)...الخ.

(٢-١) آثار الانضمام على الاقتصاد السعودي:

بصفة عامة فإن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سوف يساعد في زيادة اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي، ويساهم كذلك في زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية وإيجاد فرص عمل أكبر للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات والخدمات السعودية على الوصول إلى الأسواق العالمية. كما تؤكد الدراسات والتوقعات بأنه من المتوقع للاقتصاد السعودي على المدى الطويل، المزيد من الازدهار والنمو. أما على المدى المتوسط والقصير، فمن المتوقع أن يكون هناك خليط من الآثار الإيجابية والسلبية، التي سيتمكن الاقتصاد السعودي بعد تجاوزها من الصمود والمنافسة محلياً ودولياً. ونعرض فيما يلي لأهم الفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد السعودي من جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

- زيادة فرص النفاذ للأسواق الخارجية، حيث سيكون من حق الصادرات السعودية من السلع والخدمات النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة والتمتع بمعاملة لا يشوبها التمييز وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (The Most Favored Nation Principle). كما ستتمتع الصادرات السعودية بمعاملة لا تقل عن تلك التي توفرها الدول الأعضاء لمنتجاتها المحلية، وذلك تطبيقا «لمبدأ المعاملة الوطنية». إلا أن هذه الميزة تفرض في المقابل تحدياً مقتضاه: أن منتجات الدول الأخرى الأعضاء ستحظى بذات المزايا في السوق السعودي وهو ما سيخلق ضغوطاً على المنتجات الوطنية، ومن ثم يلزم الاستعداد لمواجهتها بسوق أكثر كفاءة ومنتجات أكثر تنافسية.

- عضوية منظمة التجارة العالمية ستقي المملكة من الإجراءات الأحادية والسياسات التجارية التمييزية من جانب البلدان الأخرى. كما أن صادرات المملكة السلعية لن تخضع لرسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم المضادة إلا بمقتضى الأحكام والتدابير القانونية الواردة في اتفاقيات المنظمة ذات الصلة؛ وسيكون للمملكة حق اللجوء إلى هذه التدابير من خلال آلية فض المنازعات في الدفاع عن مصالحها. إلا أن هذه الميزة يقابلها التزام وتحدٍ يتمثلان بأن منتجات الدول الأخرى الأعضاء لن تواجه داخل السوق السعودي بدعاوى مكافحة الإغراق مالم تكن الشروط قائمة. معنى هذا أن السوق السعودية ستكون أكثر انكشافاً وعرضة لضخ المزيد من السلع المستوردة، الأمر الذي يقتضي استعداد السوق السعودية بمنتجات ذات قدرة تنافسية عالية من حيث السعر والجودة، وكذلك إنشاء جهاز وطني لمكافحة الإغراق. ومن ثم يلزم التعرف على متطلبات إنشاء هذا الجهاز من خلال الدول التي سبقتنا في العضوية.

- انفتاح السوق السعودية سيوفر حافزاً للمنتجين وأرباب الشركات السعودية ليصبحوا أكثر كفاءة ومقدرة على مواجهة ما تفرضه الواردات من تحديات. كما أن المستهلكين المحليين سيتمتعون بفوائد الأسعار التنافسية والسلع ذات النوعية الجيدة، وبفرص الاختيار من بين تشكيلة واسعة من المنتجات (مبدأ سيادة المستهلك).

- سيؤدي تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلى خلق الظروف المواتية لجذب التدفقات الاستثمارية. حيث تفيد دراسات (الاونكتاد) أن أغلب الاستثمارات العالمية تتجه إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لما يفترض فيها من أسواق حرة وتشريعات حديثة. لذلك فمن المتوقع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية للسوق السعودية وقد بدأت بشائر هذا التطور في الظهور خلال النصف الأول من هذا العام (٢٠٠٥م) كما أكد ذلك تقرير الاونكتاد للعام ٢٠٠٥م؛ الذي احتلت فيه المملكة مكان الصدارة بين الدول العربية في مجال جذب الاستثمار.

- من المتوقع أن يكون قطاع الخدمات (كالتأمين والبنوك) في مقدمة القطاعات التي قد تتأثر بالانضمام للمنظمة حيث تمّ رفع حصة الشركاء الأجانب في البنوك التجارية السعودية إلى ٦٠٪ مع السماح لهم بتأسيس شركات تأمين تعاونية، لذا يلزم تكثيف الجهود نحو تنمية هذا القطاع بتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال، وتشجيع البنوك التجارية العاملة في المملكة على تحديث استراتيجياتها وهياكلها وحثها على الاندماج فيما بينها لمواجهة تحدي الانفتاح والمنافسة مع البنوك الأجنبية.

- إن انضمام المملكة بثقلها السياسي والاقتصادي للمنظمة سيتيح لها الفرصة للعمل جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى ذات الأهداف المشتركة، وفي مقدمتها مجموعة الدول النامية، واستخدام قوتها ووزنها في توجيه مسار العولمة لصالحها قدر الإمكان.

- أن عضوية هذه المنظمة ستدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الناجح الذي تضطلع به المملكة حالياً، كما أنها تمثل ضمانة تؤكد أن هذا التوجه لا عدول عنه إلا أنه سيفرض تحدياً آخر وهو تحديث المؤسسات الحكومية القادرة على ضمان نجاح عملية الإصلاح وصبها في مصلحة الاقتصاد السعودي.

(٢-٢) آثار انضمام المملكة للمنظمة على القطاع الصناعي السعودي:

أما فيما يتعلق بالفرص والتحديات التي يمكن ان تواجه القطاع الصناعي السعودي من جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إن ما تنص عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تسهيلات جمركية وإدارية في مجال التجارة الدولية يؤدي إلى فتح أسواق جديدة لصادرات المملكة الصناعية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. ومن المتوقع أن تكون الصناعات البتروكيمائية الأكثر استفادة من انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية لكونها تتمتع بميزة تنافسية أساسية تتمثل في توفر المواد الهيدروكربونية من النفط والغاز والتي تستخدم كمواد خام وكمصدر للطاقة لهذه الصناعات. كما أن الصناعات البتروكيمائية السعودية وصلت إلى مرحلة النضج وأصبحت لاعباً رئيسياً في عالم البتروكيمائيات، وكذلك لكونها تتمتع بمزايا نسبية من ناحية السعر والجودة تجعلها تتفوق على مثيلاتها في الكثير من الدول الصناعية. ومن المتوقع أن تستفيد هذه الصناعات من اتفاق البتروكيمائيات (تفاهم الكيميائيات المنسقة) الذي ربط السقوف الجمركية لهذه السلع بحد أقصى مقداره ٦,٥ ٪، وبالتالي فإن منتجات المملكة من هذه السلع لن تواجه بقيود وسقوف جمركية عالية أو دعاوى إغراق وهو ما سيعني المزيد من الصادرات وما يترتب على كل هذا من إيجابيات للاقتصاد والصناعة السعودية.

- تحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من انتشار أساليب الإغراق التي تتبعها بعض الدول كوسيلة لتسويق منتجاتها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية السعودية سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية، لاسيما أن العديد من الشركات الصناعية المحلية وصلت إلى مستويات عالية من الأداء، كما استطاعت بعضها الحصول على أعلى شهادات الجودة العالمية.

- من المتوقع تدفق المزيد من الاستثمارات الصناعية إلى السوق السعودية، وهذه الاستثمارات من شأنها أن تشكل آلية لإعداد السوق السعودي لمواجهة تحديات الانفتاح (من خلال نقل التقنية، وخلق فرص العمل، والإنتاج المحلي لسلع كانت تستورد، وفتح المجال أمام المزيد من الصادرات). ولكنه لكي تتحقق هذه الاستفادة لابد من توافر العديد من العناصر وفي مقدمتها توفر عدد كاف من الكوادر السعودية الماهرة في قطاع الصناعة، وهذا يتطلب المزيد من الاهتمام والاستثمار في مجال التعليم الفني والمهني.

- إن التحدي الأكبر سيكون من نصيب الصناعات الصغيرة والمتوسطة. فالاهتمام بهذه الصناعات في المملكة يعتبر حديثاً نسبياً، ولهذا فهي تعاني من قصور في النواحي التسويقية والتطور التقني وهو ما يضعف من قدرتها التنافسية محلياً ودولياً. ومن ناحية أخرى فإن التوافق مع المعايير والمواصفات القياسية العالمية يشكل تحدياً هاماً لتلك الصناعات خاصة مع التزام الحكومة بتطبيق اتفاقات المنظمة مثل اتفاقية الـ TRIPS. ولمواجهة مثل هذه التحديات، ينبغي التركيز في المرحلة القادمة على تنمية هذه الصناعات من خلال التدريب وتنمية المهارات والاستثمار المكثف في البحوث والتطوير، وذلك لكي تكون هذه الصناعات قادرة على ابتكار أفكار جديدة يتم تحويلها إلى منتجات يمكن تسويقها محلياً ودولياً. كذلك ينبغي الاهتمام بتمويل هذه الصناعات بصفة عامة من خلال برامج التمويل بشروط ميسرة تتوافق مع قواعد المنظمة، حيث لا يوجد ما يمنع في قواعد المنظمة من دعم هذه الصناعات ولكن بشروط محددة. وفي هذا الإطار قام صندوق التنمية الصناعية السعودي بتدشين برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما سيساهم في دعم هذه المنشآت وتطويرها. كما أنه من المهم أيضاً لتطوير وتدعيم تلك الصناعات ربطها بالمشروعات الكبيرة القائمة بالمملكة.

- تواجه الكثير من الصناعات السعودية تحدياً هاماً يتمثل في ضرورة تطوير القدرات التنافسية لمنتجاتها، حيث يعتبر الارتقاء بالمقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة السعودية إلى مستوى المنتجات العالمية ضرورياً ليس فقط لكسب حصص في أسواق التصدير العالمية، وإنما أيضاً للمحافظة على حصص الأسواق المحلية وتعزيزها. وتتطلب مواجهة هذا التحدي من الوحدات الصناعية القائمة بالمملكة العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجودة إلى المستويات القياسية العالمية. وفي هذا الخصوص تفيدنا التجارب المقارنة بالدور المهم للاستثمار الأجنبي في تحقيق تلك الأهداف.

- وبالنسبة لصندوق التنمية الصناعية السعودي، فإنه يتوقع له لعب دور أكبر في دعم ومساندة القطاع الصناعي السعودي لمواجهة تحديات الانضمام التي قد تواجه هذا القطاع، وذلك من خلال المزيد من التعريف بخدماته وتكثيف الدعم التمويلي والفني المقدم للمشاريع الصناعية. وبالنظر إلى لوائح وأنظمة الصندوق الحالية، فإنها تتوافق مع قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية، حيث تسمح أنظمة الصندوق للمستثمر الأجنبي بالاقتراض من الصندوق دون أن يكون معه شريك سعودي شأنه في ذلك شأن المستثمر المحلي. كما أن المملكة أبقت في جداول تعهداتها أمام المنظمة على استمرار المؤسسات المالية والتنموية في تقديم الدعم طالما لا يوجه هذا الدعم لنشاط صناعي بعينه (دعم غير محظور وفقاً لقواعد اتفاقية الدعم).

(٣) الخـــاتمـــة:

إن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية يحمل في طياته الكثير من الفرص، إلا أنه يفرض بالمقابل العديد من التحديات أيضاً. وفي سبيل مواجهة هذه التحديات، ينبغي أن يتم في المرحلة القادمة توجيه المزيد من الاهتمام لما يلي:

- **إنشاء مركز وطني يعنى بشئون منظمة التجارة العالمية** ويعمل على تقديم الاستشارات الفنية ذات الصلة سواءً كانت اقتصادية أو قانونية أو إدارية؛ كما يعمل على مساعدة القطاع الخاص في التعامل مع أنظمة وقواعد المنظمة لاسيما في قضايا فض المنازعات وقضايا الإغراق. كما يقوم المركز ببناء قاعدة معلومات تغطي كل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

- **ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية الفنية والاقتصادية والقانونية** التي يمكنها مساعدة الشركات والقطاع الخاص في التعامل مع أنظمة وقواعد المنظمة.

- **ضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، حيث أن التحدي الأكبر سيكون من نصيب المشروعات المتوسطة والصغيرة، وبالتالي يتوجب دعمها بكافة أشكال الدعم المسموح به في اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي حققت نجاحاً في هذا المضمار.

- **ضرورة الإسراع بنقل وتوطين التقنية**. وخاصة من خلال جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي الصناعي، حيث تحتل التقنية دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية، مما ينعكس بصورة مباشرة على المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.

- **ضرورة تطوير قدرات القوى العاملة السعودية**. نظراً لكون مهارات ونوعية القوى العاملة الصناعية من العوامل الحاسمة في إطار تطور التنمية الصناعية والمقدرة التنافسية للصناعة.

- **تنفيذ وتطوير مفهوم التكامل الصناعي**. لذا يتعين على المصانع خصوصاً الكبيرة منها الاعتماد على مصانع أخرى، وحبذا لو كانت محلية، في تأمين احتياجاتها من المنتجات التكميلية لمنتجاتها، وذلك لكي تتمكن من تركيز تطوير منتجاتها الأصلية ودعم مركزها التنافسي.

- **ضرورة مراجعة المعايير والمقاييس الخاصة بالجودة الصناعية**، حتى لا تواجه المنتجات الصناعية السعودية بقيود فنية في أسواق الدول الأخرى الأعضاء.

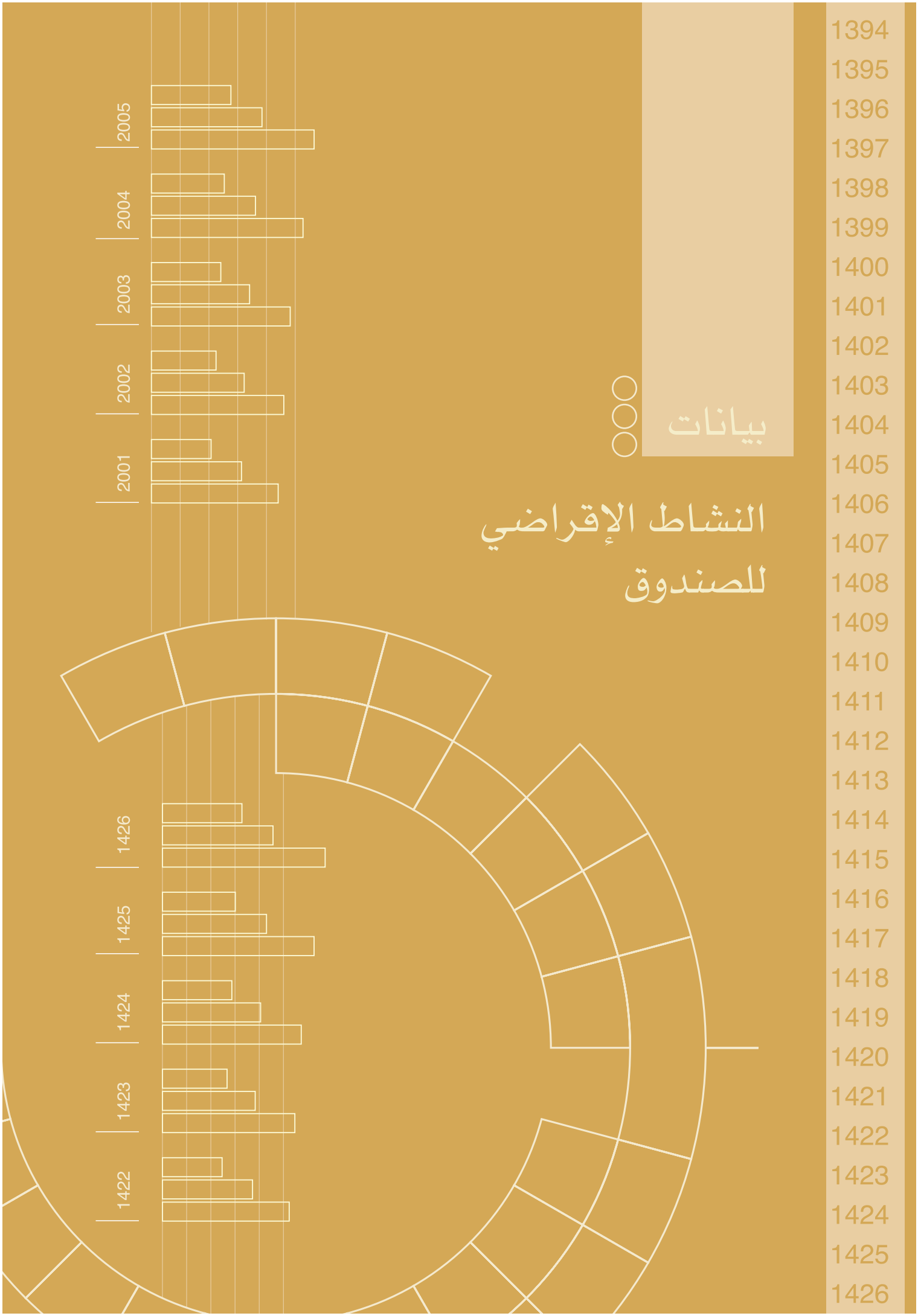

بيانات

النشاط الإقراضي للصندوق

بيـــان رقـــم ١

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات

البيـــان	١٤٢٥/١٤٢٦هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية:	١١	٥٥٠
المواد الغذائية	٣	٢٥٠
المرطبات والمشروبات	–	٤١
النسيج	٣	٦٠
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	٢٤
المنتجات الخشبية	٢	١٣
الأثاث الخشبي	١	٤٩
منتجات الورق	٢	٧٧
الطباعة	–	٣٦
الصناعات الكيميائية:	١٧	٤٧٣
الكيماويات	٨	٢١٨
منتجات النفط والغاز	١	٢٤
منتجات المطاط	١	١٤
منتجات البلاستيك	٧	٢١٧
صناعة مواد البناء:	٦	٢٩٩
المنتجات الخزفية	١	٩
منتجات الزجاج	–	٤٩
مواد البناء الأخرى	٥	٢٤١
صناعة الأسمنت:	١	٢٢
الصناعات الهندسية:	٨	٥٦١
المنتجات المعدنية	٣	٣٢٧
الماكينات والآلات	٢	٨٢
المعدات الكهربائية	٢	١٠٠
معدات النقل	١	٥٢
الصناعات الأخرى:	-	٣٧
المجمـــوع	٤٣	١٩٤٢

بيـــان رقـــم ٢

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات (بملايين الريالات)

البيـــان	١٤٢٥/١٤٢٦هـ	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية:	٥٦٥	١٠,٧٧٣
المواد الغذائية	١٥٦	٤,٩٥٢
المرطبات والمشروبات	–	٩٧٠
النسيج	١٧٦	١,٩٦٢
منتجات الجلود والمواد البديلة	–	١٣٣
المنتجات الخشبية	١٢	١٦٥
الأثاث الخشبي	٥	٣٣٨
منتجات الورق	٢١٦	٢,٠٣٨
الطباعة	–	٢١٥
الصناعات الكيميائية:	١,٨٠٩	١٨,٦١٠
الكيماويات	١,٤٧٩	١٤,١٦٦
منتجات النفط والغاز	١٦	١,٢١٤
منتجات المطاط	١٣٨	٢١٧
منتجات البلاستيك	١٧٦	٣,٠١٣
صناعة مواد البناء:	٤٧٣	٥,١٨٠
المنتجات الخزفية	١١٥	٦١٥
منتجات الزجاج	–	١,٤٠٤
مواد البناء الأخرى	٣٥٨	٣,١٦١
صناعة الأسمنت:	٤٠٠	٦,١٧٦
الصناعات الهندسية:	٦٠٤	١٠,٧٧٥
المنتجات المعدنية	٥٣٤	٧,٦١٠
الماكينات والآلات	٢٩	٧٨٩
المعدات الكهربائية	٣١	١,٤٩٥
معدات النقل	١٠	٨٨١
الصناعات الأخرى:	٧	٤٥٩
المجمـــوع	٣,٨٥٨	٥١,٩٧٣

صندوق التنمية الصناعية السعودي
ص.ب ٤١٤٣ - الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٧٤٠٠٢ (١-٠٠٩٦٦)
فاكس: ٤٧٩٠١٦٥ (١-٠٠٩٦٦)
البريد الإلكتروني: sidf@sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ
رقم الإيداع: ١٦/٣٤١٨
ردمد: ٥٥٢٢ - ١٣١٩

بسم الله
الرحمن
الرحيم

المملكة العربية السعودية

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)

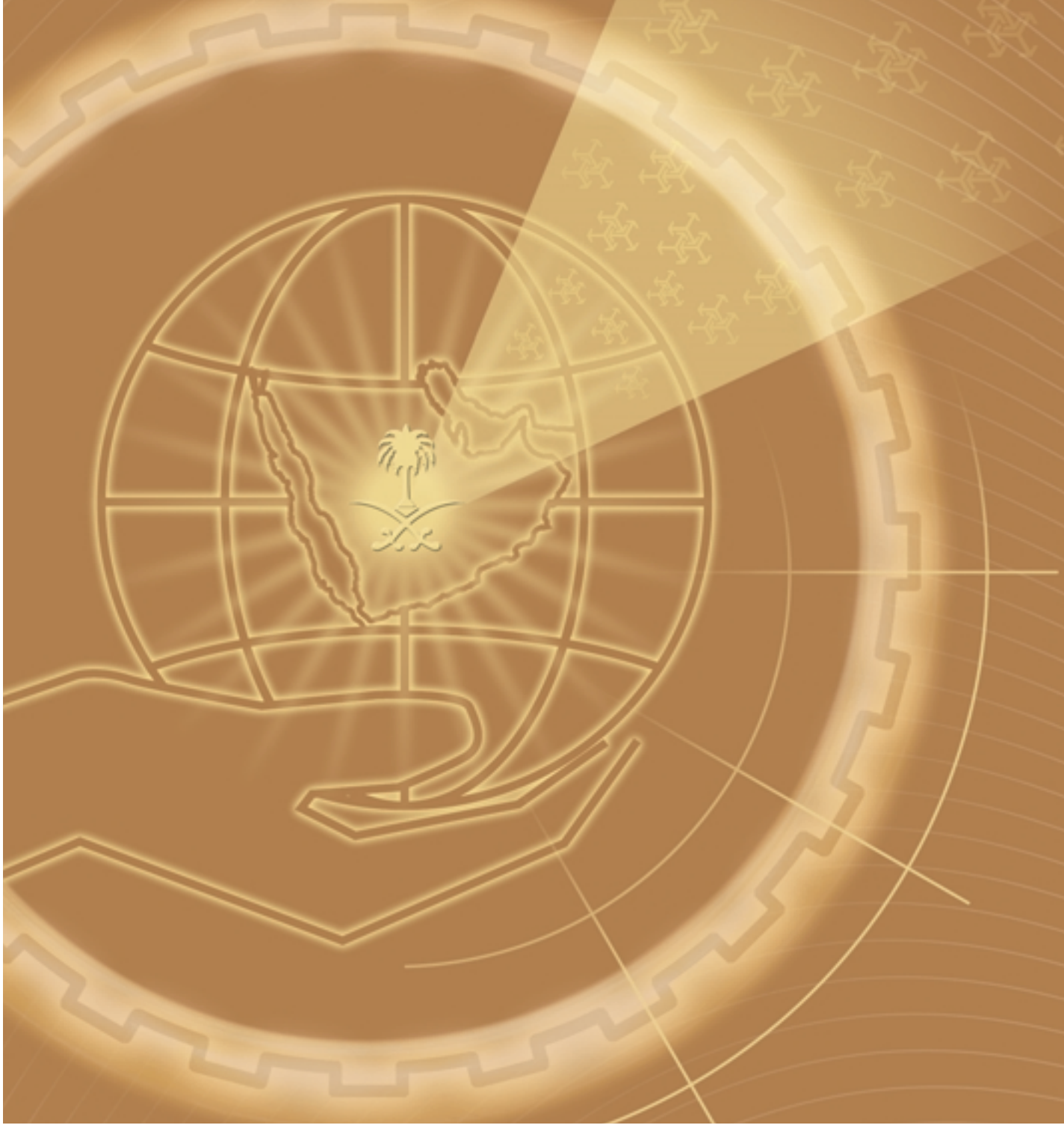

المحـــــتـــــويـــات

تقديم معالي وزير المالية	٣
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة	٥
تمهيد: اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي	٦
النشاط الإقراضي للصندوق	١٦
الصناعات الكيميائية	١٨
الصناعات الهندسية	١٩
الصناعات الاستهلاكية	٢٠
صناعة الأسمنت	٢١
صناعة مواد البناء الأخرى	٢٢
تمويل المشاريع المختلطة	٢٣
القوى البشرية والتدريب	٢٤
دورة تقويم المشاريع الصناعية	٢٦
الهيكل التنظيمي للصندوق	٢٨
انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية (الفرص والتحديات)	٣٠
بيانات النشاط الإقراضي للصندوق	٣٦